

وهو الاقرب الي الكافر اي بعد تخرجه عن النسب التي
فيه كما تقدم اذ امر الامة اي على الاطلاق فان حالها اخذ عنه
مسائل واخذ ابو حنيفة عن الاصمعي وعاصي الاصمعي حتى اخذ
عن اصاحنا الكافي رضي الله عنه وعن الجميع واوله المالكية
بان المراد اسم مذهب كذا فاع هو صحابي كما به فلذا
نسب اليه دون غيره وايضا للحنفية والتفاؤل الحسن وكان الاولي
للمشايخ يزيد بعد قوله السابق رضي الله تعالى عنهما كما هي القاعدة
اذا ذكر صحابي ابن صحابي يزيد صحابيا بالفتحة نباته عن
الكسرة لمنعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل ان كان نقله عند
جمله كما من الفعل وحده فان نقل من الجملة ضمت اللام لان الجملة
تحتوي ومنه ذنوبت اظهر الي بني يزيد ؛ علينا لهم ظلم فزيد
هاشم هو غير هاشم الذي في اجراءه صلى الله عليه وسلم
لان ذلك ابن عبد مناف فهو عم هذا لا هذا ابن عبد المطلب
اخى هاشم اذ كان ابن عبد مناف جد رسول الله في
نسبه جد النبي الامي ثالث جد له وتاسع جد لامنا الكافي
مقول القول خبر مبتدأ محذوف عن فخره هذا او ما عطف عليه
ويقدم الخبر هاشم اي مقول قابل القول وان المبتدأ بقدر
لفظ هذا فقط وان بقدر مضان في الخبر اي بمضن مقول قابل
القول لان المقول من هنا الامت منسوب القول جملا كما تقدم
وال فيه اي في لفظ الحمد للاستفهام وهي التي يصلح هو
فعلها يفيد اي التركيب اختصاص الحمد اي قصر كل فر
عليه حقيقة فلا فرق منه في الحقيقة لغيره وان كان في الظاهر لغيره
اذ ما من محمود عليه الا وهو منه بواسطة او بغير واسطة
مظاهراي لانه بالمطابقة سوجعلت لاهل الله للملك
او للاختصاص او للاستحقاق لكنه عمل اول يخرج حمد الله
نفسه لان الملك انما يفتقر بالحد والاختصاص هو القصر والعصر
والباقي بالادلة داخله على المقصور عليه قال بعضهم والباقي لاختصاص
يكثر

وكثر دخولها على الذي قد قصر وان وعكس جدي ؛ ذكره الكافي
الهامد السيد واما على الجنس اي واما افادة اختصاصه
بالله على الجنس اي كقصة والماهية وهذا المراد في الكل
اذ خير الامور اسما لانها من باب التناهي وهو اطلاق لفظه
وازداد لانه معناه فالاختصاص من معلوم بالالتزام
وهو ان بلغ من المطابقة لما فيه من دعوى الشيء ببينة والشيء هو
الاختصاص الاقوال والسبب هو قولنا الماهية مختصة به
فقال وهو المذكور في الحمد لله فحق الدليل واما قولهم لانه يخرج
فرد جزئ الجنس في صفة ؛ فبيان لهذا الدليل لان الذي يذكر في
التناهي هو الدليل كما تراه في قولهم بكثير المراد او بيان الكتاب
او من قول الفصل فان هذا المذكور دليل الحمد اي وهو انما
كرم لزيد فانه لا يرد محاذير غالبا فامل فلان لاهل الله لاه
اختصاص ظاهره فوقع على ذلك وليس كذلك لاهل الله والحمد
هنا وذلك لان المبتدأ اذا كان معروفا مختصرا في الخبر كما اشار له
سيد علي الاجروري ؛ مستند بالاهل جنس عرفا ؛ مختصرا
في خبره وفان وان عربي منها وعمرت اكبر ؛ باللام مطلقا
فان لعلى استقر ؛ غايته انه ان كانت لاهل الله الحمد والاب
استحقاق كان الاختصاص من تعريف المبتدأ الاخير واما ان كان
الاختصاص فاما ان ياخذ من التعريف وتكون الامة مقوية
له وموكدة وهو اولي لسبق التعريف واما ان يرفد من
لاهله ويكون تعريف المبتدأ محذوف كقول الله للاختصاص
يملأ ليد ؛ والا اي لو استغنى هذا الخبر وهو لا فرق لغيره بان
ثبت فرد منه لغيره لان نفس النقل ثابت وهذا من دليل الخلف
وهو انما المطلوب بافعال تقيضه واما على العهد انه
هو فار جميعا كمال الامير والقاضي اذ العريكين في البلد الاخير
او قاض واحد واخذوا كقولهم تذاقها في الفار وهذا التسم من اشياء
العهد الخارجي هو المنصرف اليه عند الاطلاق والتاثير المذكور

Copyrighted material